

تعيين القضاة



طرائف التفكير الإسلامي أنه تناول كل الجوانب التي تنصل بتعيين القضاة، سواء ما كان فيها عملياً وما كان نظرياً، فقد كان تعيين القضاة أحد الفروض التي قضت بها الشريعة .

من



وذعب المفكرون المسلمون إلى أن الأصل في الخليفة أن يكون هو القاضي أيضاً . فإذا ما شغلته شئون الحكم عن شئون القضاء أو كل غيره به ، أو فوض أمير الإقليم الذي يتوب عنه في حكمه باختیار من يضطلع بأعباء القضاء . ولو خلا أحد البلاد من القضاة، فنصب أهله على أنفسهم قاضياً ، كان هذا التنصيب باطلاً ، إذا كان هذا البلد يتبع أحد الأئمة الحاكمين . فإن خلا العصر من إمام ، وتعذر على أهل البلد الاحتكام إلى قاض

مقلد من إمام سابق، وارتضوا بأحد العلماء، وقلدوه القضاء، واتفقوا على التعاون معه في تنفيذ أحكامه، كان هذا التقليد صحيحاً^(١).

وعندما تنصفح أوراق تاريخ القضاء الإسلامي نجد الصور الماضية جلياً. فقد كان الرسول ﷺ يحكم بنفسه فيما يعرض عليه من منازعات. وعين قضاة في البلاد البعيدة عن المدينة مثل مكة واليمن. ووكل إلى بعض الصحابة النظر في قضايا معينة. وأتسى به الخلفاء بعده في ذلك.

واستمر الخلفاء يعينون بأنفسهم قضاة العاصمة والأقاليم المختلفة إلى أوائل العصر العباسي وسار على حذوهم الخلفاء الأمويون في الأندلس، والقاسميون في مصر. فقد افتتح الكندي كتابه عن قضاة مصر بتقليد عمر بن الخطاب قيس بن أبي العاص إياه^(٢)، واختتم آخر ذيوله بتقليد العزيز بالله الفاطمي علي بن النعمان^(٣).

وتولى كثير من الولاة تعيين القضاة في الأقاليم التي يتولونها. قال وكيع: «لما ولي الوليد ابن عبد الملك استعمل عثمان بن حيان المري، فاستقضى أبا بكر بن محمد بن حزم. وكان ولاية البلدان إليهم القضاء، يولون من أرادوا...»^(٤). وأول قاض عينه وإلي مصر هو عابس بن سعيد المرادي الذي عينه مسلمة بن مخلد سنة ٦٠هـ. وآخر من ذكرته ذيل الكندي أبو الطاهر محمد بن أحمد الذهلي الذي عينه كافور الإخشيدي سنة ٣٤٨هـ^(٥).

وعندما أنشأ هارون الرشيد وظيفة قاضي القضاة، وجعل مقره بغداد، فوض إليه اختيار قضاة الأقاليم التابعة للخلافة العباسية فقام بذلك طوال عهدها.

ولما ضعف أمر المستنصر الفاطمي، وتغلب عليه أمراء النواحي، وتلاحقت الأزمات والضوابط في مصر، استعان ببدر الجمالي ولي عكا. وقرره في وزارته، وفوض إليه الأمور كلها، وجعل إليه أمر القضاة والدعاة. ولقيه السيد الأجل، أمير الجيوش، كافل قضاة المسلمين، هادي دعاة أمير المؤمنين، وصار هو الذي يولي القاضي والداعي، فيكون كل منهما نائباً عنه^(٦).

وعلى الرغم من أن الجمع بين الحكم والقضاء انتهى بانتهاء العصر الأول، لم يخل الأمر من جمع بين الولاية والقضاء من آن لآخر، مثل بلال بن أبي بردة الأشعري في البصرة، ثم سوار بن عبدالله أيام المنتصور^(٧)؛ وعبد الرحمن بن عبدالله سنة ٢٠٠هـ، وعبد الجبار بن

سعيد سنة ٢٠٢ هـ في المدينة^(٨)، ومحمد بن إسحاق بن عباد في أشيلة^(٩).
وفي سنة ٨٩٥ هـ كتب السلطان إلى يونس صاحب الشام بأن يفوض وظيفة قضاء
الحنفية لمن يختاره — وكان نائب السلطان متغيياً — فعين محب الدين بن القصيف^(١٠).
وكان بعض الولاة يعينون قضاة مؤقتين إلى أن يأتي قرار من الخليفة. ذكر ابن حجر اسم
عبدالله بن بلال الحضرمي، وأعلن أن ابن يونس ذكره فيمن ولي قضاء مصر. ثم عقب
قائلاً: «ولم يذكره أبو عمر الكتدي، ولا من بعده. فيحتمل أن يكون ولاء بعض الأمراء
عند موت أحد من قضاة مصر، إلى أن يجيء الخبر من الخليفة بتعيين من يتولى عن الخليفة،
حيث لا يكون لأمر مصر أن يقرر القضاة»^(١١).

وعلى الرغم من كل ذلك، خلت بعض الأقطار من القضاة مدداً متفاوتة، وبخاصة في
أيام الفتن. ذكر الكتدي أن عثمان بن قيس بن أبي العاص مات بعد قتل عثمان، فلم يكن
بمصر قاض حتى قام معاوية، وحدث الأمر نفسه أيام الفتنة بين الأمين والمأمون، وبعد
وفاة بكار بن قتيبة قاضي أحمد بن طولون سنة ٢٧٠ هـ، ومقتل مالك بن سعيد الفارقي سنة
٤٠٥ هـ^(١٢).

وحرص الحكام في أول الأمر على أن يختاروا القضاة من العرب ثم اكتسح غيرهم المنصب
كما اكتسحوا غيره من المناصب الكبيرة. فكان أول مولى تولى القضاء في المدينة عبدالله بن
زياد بن سمعان من قبل محمد بن خالد القسري^(١٣)، وأول من ولي القضاء بمصر من غير
العرب عبدالله بن يزيد الصنعاني من قبل عمر بن عبدالعزيز^(١٤).

وكان الحكام يلجئون إلى الاستشارة عندما يحتاجون إلى تعيين أحد القضاة. روى وكيع
أن يزيد بن عمر بن هبيرة قدم الكوفة، فشاور في القضاء. فأشاروا عليه بالمغيرة بن عيينة
ابن النهاس، فدعا به، فقال: اجلس على القضاء. قال مستكراً: القضاء؟ قال:
نعم. قال: والله إن القضاء شيء ما أحسنه. قال: اجلس على ما تؤمر. قال: والله: إن
كنت صادقاً ما يحل لك أن توليني، وإن كنت كاذباً ما يحل لك أن توليني. قال ابن هبيرة:
لو كنت أعرابياً ثم خرج منك هذا الكلام لوليتك. فجلس على القضاء. ثم استعفاه
فأعفاه^(١٥).

وروى للنضر بن نافع قال: كنت أقوم على رأس هشام بن عبد الملك، فكتب إليه نعيم

ابن أوس قاضي الشام يستعفيه عن القضاء، ويذكر ضعف بدنه. فقال هشام لمن حوله :
 دلوا أمير المؤمنين على قاض. فقالوا : يحيى بن يحيى. فقال : ذلك أرفع من القضاء،
 ذلك صاحب متين. قالوا : يزيد بن يزيد بن جابر. قال : ذلك رجل شغله أمير المؤمنين
 مع أبيه. قالوا : يزيد بن أبي مالك. قال : اكتب له عهده^(١٦).

وروي وكيع أن أبا عون عبد الملك بن يزيد أو صالح بن علي شاور في رجل يوليه القضاء
 في مصر، فأشير عليه بثلاثة نفر، ثم استطاع أن يحمل أبا خزيمة إبراهيم بن يزيد الرعيني
 على أن يتولاه^(١٧).

وقد كشفت الأخبار عن كان الحاكم يستشيرهم من أجل تعيين القاضي. فكان على
 رأسهم أهل القطر الذي يريد أن يعين قاضياً له. روى الكندي أن وفدًا من أهل مصر كانوا
 بالعراق، فدخلوا على أبي جعفر المنصور يوماً، فقال لهم : أعظم الله أجركم في قاضيكم
 أبي خزيمة. ثم التفت إلى الربيع، وقال له : انتخب لأهل مصر قاضياً. فقال عبدالله بن
 عبد الرحمن بن حديج : ماذا أردت بنا — يا أمير المؤمنين — أردت أن تشهروا في الأمصار
 بأن بلدنا ليس فيه من يصلح لقضائنا حتى تولي علينا من غيرنا. قال : قسم رجلاً. قال :
 أبا معدان عامر بن مرة اليحصبي. قال : إنه خيار، ولكن به صمم، ولا يصلح الأصم
 للقضاء. قال : فعبده بن لهيعة. قال : فابن لهيعة^(١٨).

وروي أن عبدالله بن طاهر أمر بإحضار أهل مصر، يوم الاثنين لعشر خلون من رجب
 سنة اثنتين وعشرة وميتين، فحضرُوا، فقال ابن طاهر : إن جمعي لكم لثرتادوا لأنفسكم
 قاضياً. فكان أول من تكلم يحيى بن عبدالله بن بكير فقال : أيها الأمير : ول قضاءنا من
 رأيت، وجنبنا رجلين : لا تول قضاءنا غريباً ولا زراعاً. ثم تكلم أبو ضمرة الزهري فقال
 : أصلح الله الأمير : أصبغ بن الفرج الفقيه العالم. فاعترض سعيد بن عفير قائلاً :
 أصلح الله الأمير : ما بال أبناء الصباغين والمقامصة يذكرون في المواضع التي لم يعلمهم الله
 عز وجل لها أهلاً. فقام أصبغ فأخذ بمجامع ثوب سعيد وقال : أنت شيطان، ومن أين
 علمت أي من أبناء الصباغين. وارتفع الأمر بينهما حتى كادت تكون فتنة. فذكر عبدالله
 ابن عبد الحكيم بن المنكدر وأئسى عليه بخير. فقلده ابن طاهر^(١٩).

وتكرر المشهد في مصر بعد مئة سنة عام ٣١٢ هـ. قال الكندي «ولما صرف أبو عبيد عن
 القضاء بمصر، ورد كتاب من أبي يحيى عبدالله بن إبراهيم بن محمد بن مكرم إلى جماعة من

شيوخ مصر أن يختاروا رجلاً يتسلم الأمر من أبي عبيد . فوقع اختيارهم على أبي الذكر .
فسلم منه . . . (٢٠)

ومثله وقع أيام الإخشيد الذي كان له أمر قضاة البلاد بنواحي مصر . روي : « ثم جمع
وجوه الناس ، واستشارهم فيمن يصلح للحكم . . . » (٢١)

كذلك فعل كافور . روي في « قضاة مصر » : « ثم جعل الأمر إلى أبي الطاهر محمد بن أحمد
باتفاق من أهل البلد ورضى منهم به . فأثنوا عليه عند كافور ، فسلم الأمر إليه لتصف من
ربيع الآخر سنة ٣٦٦هـ » (٢٢)

وطبيعي أن الحاكم لم يكن يستشير عامة الناس فيمن يعينه قاضياً ، وإنما كان يختص
العلماء بالاستشارة . قال سحنون إمام المغرب : مات بعض قضاة إفريقية فقدم رسول
الخليفة ، وجمع العلماء ، واستشارهم في قاض يوليه (٢٣)

وعندما ابتدعت الدولة تعيين أربعة قضاة في العاصمة لكل واحد من المذاهب السنية
قاضي قضاة ، كان الحاكم يستشير علماء المذهب الذي يراد تعيين قاضي قضاة له . ذكر
الأسدي أن الأمير نوروز طلب جماعة العلماء الشافعية في يوم الأحد تاسع عشر رجب من
سنة ٨١٦هـ إلى دار السعادة بدمشق ، لتعيين قاض من أهل العلم . فوقع الاتفاق على تاج
الدين عبد الوهاب بن أحمد الزهري (٢٤)

وفي يوم الاثنين رابع شوال سنة ٨٩٤هـ ورد مرسوم شريف من القاهرة إلى دمشق بعزل
زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحسيني من قضاء الخفنية ، وأن يختار الخفنية لهم
قاضياً (٢٥)

وتعطينا الأخبار عوامل متعددة حدثت بالحكام إلى تولية القضاة ، إلى جوار المشورة .
ويمكن أن نقول إن أول هذه العوامل إعجاب الحاكم بأحد الرجال . ولم يكن هذا
الإعجاب لمجرد الإعجاب بل قام على أسس وطيدة في أغلب الأحيان .

وتكشف أقدم الأخبار أن إعجاب الحاكم كان بقدرة الرجل على فهم ما يلتقى أمامه ،
وتدبر الظروف ، واستنباط الأمر ، مما يؤدي إلى ترجيح سلامة أحكامه . روى الشعبي أن
سبب تولية عمر بن الخطاب كعب بن سور قضاء البصرة أنه كان جالساً عنده . فجاءت
امراً فقالت : يا أمير المؤمنين : ما رأيت رجلاً قط أفضل من زوجي ، إنه ليبيت ليله قائماً ،

ويظل نهاره صائناً في اليوم الحار، ما يفطر، فاستغفر لها وأثنى عليها قائلاً : مثلك أثنى
 بالخير. واستحيت المرأة فقامت راجعة. فقال : كعب : يا أمير المؤمنين : هلا أعديت المرأة
 على زوجها، إذ جاءتك تستعديك. قال : أو ذاك أرادت ؟ قال : نعم. فردها وقال : لا
 بأس بالحق أن تقوليه، إن هذا زعم أنك جئت تشكين زوجك : أنه يتجنب فراشك.
 قالت : أجل، إني امرأة شابة، وإني أتبع ما يتبع النساء، فأرسل إلى زوجها فجاءه. فقال
 لكعب : اقض بينهما، فإنك فهمت من أمرهما ما لم أفهمه. فقال كعب : أمير المؤمنين أحق
 أن يقضي بينهما. فقال : صرمت عليك لتقضي بينهما. قال : فإني أرى كأنها امرأة عليها
 ثلاث نسوة، هي رابعتهن، فأقضي له بثلاثة أيام وليالهن يتعبد فيهن ولها يوم وليلة، فقال
 عمر : والله : ما رأيت الأول بأعجب من الآخر، اذهب فأنت قاض على أهل البصرة^(٢٦).

وذكر وكيع أن سبب تولية إياس بن معاوية المزني قضاء البصرة أن عمر بن عبدالعزيز
 وجه رجلاً إليها، وأمره بالسألة عن إياس والقاسم بن ربيعة الجوشني وتفتيشهما عن
 نفسيهما ليولي أولهما ذلك. فجمع بينهما وسألهما فقال إياس للرجل : سل عني وعنه
 فقيهي المصر الحسن وابن سبرين، فمن أشارا عليك بتوليته وليته. وكان القاسم يحالسهما
 وإياس لا يفعل. فعلم القاسم أنه إن سألهما أشارا به، فقال للرجل : أيها الرجل : ليس
 بك حاجة لي أن تسأل عني وعنه، اسمع ما أقول لك، وأحلف عليه : والله الذي لا إله
 إلا هو : ما أنا بصاحب ما تريدني عليه ولإياس أعلم به وأقوى عليه، فإن كنت عندك
 صادقاً فما ينبغي أن تتركه وتولياني، وإن كنت عندك كاذباً فما ينبغي أن تولي كذاباً. فتحير
 الرجل وهم بتولية إياس. فقال هذا له : إنك وقفته بين الجنة والنار، فخاف على نفسه
 ففداها بيمين حاتثة، يتوب منها ويستغفر ربه، وينجو بها من هول ما أردته عليه. فقال
 الرجل : أما إذ فطنت لهذا فأنت أفهم منه. وولاه^(٢٧).

كذلك كان العلم سبباً في تولية كثير من القضاة. قال السخاوي : ثم استقر شعس
 الدين محمد بن أحمد البساطي في قضاء المالكية بمصر، في يوم السبت خامس عشر جمادى
 الأولى سنة ثلاث وعشرين وثلاث مئة للهجرة، بعد موت الجبال عبدالله بن مقداد
 الأقفهسي، وذلك في آخر الأيام المؤبدية. وقدمه على قريبه الجبال يوسف رغبة فيها ذكر له
 عنه من الفاقة، والتعفف، مع سعة العلم، وكونه أفقه وأكثر معرفة بالقنون منه، وإن كان
 الجبال أسن وأدري بالأحكام وأثبت^(٢٨).

وكانت الصلابة في إعلان الحق والتمسك به والعمل على تنفيذه من الأسباب الهامة في تعيين القضاة. ذكر الشعبي أن السبب في تولية عمر بن الخطاب شريع بن الحارث الكندي قضاء الكوفة أن عمر أخذ من رجل فرساً على سوم يحمل عليه رجلاً. فعطب الفرس فقال عمر: اجعل بيني وبينك رجلاً فقال الرجل: اجعل بيني وبينك شريحاً. فأثيا شريحاً فقال: يا أمير المؤمنين: أخذته صحيحاً سليماً على سوم، فعليك أن ترده سليماً كما أخذته. فأعجبه ما قال ثم بعته قاضياً^(٢٩).

وقال محمد بن عمر العنبري: سألت حسن بن عبدالله بن الحسن العنبري أيام ولي قضاء البصرة في خلافة المعتصم، فقلت: ابن أبي داود كان أشار بك؟ قال: لا، ما كان له في ذلك أمر ولا نهي. قلت: فما كان سببه. قال: وليت مظالم فارس أيام المأمون، وعلى خراجها محمد بن الجهم. فظلم الناس فتظلموا إلي. فنظرت في أمره وكتبت إلى المأمون فيها صبح عندي، وكان منقطعاً إلى المعتصم. فأمر المأمون بإشخاصي إليه ليشافهني، وأشخص محمد بن الجهم. فلقيني المعتصم بين السرتين وأنا أدخل إلى المأمون فقال: إن محمد بن الجهم منقطع إلي فأحسن فيما بينك وبينه. فقلت: إن لم أسأل عنه فليس عندي في أمره إلا الصدق. فكأننا فقلنا في وجهه حب الرمان من غضبه. فدخلت على المأمون فقال: ما تقول في محمد بن الجهم؟ فقلت: يا أمير المؤمنين: ظلم الناس وأخذ أموالهم. قال: يعزل وينصف الناس منه. فحدثني بعض من أئق به أن المعتصم قال لمحمد بن الجهم: ما منعك أن ترضي هذا الأعراي؟ قال: بم كنت أرضيه؟ حملت له ثلاثمائة ألف درهم فلم يقبلها. فلما مات عيسى بن أبان دخل ابن أبي داود على المعتصم يعزبه فقال له المعتصم: التمس للبصرة رجلاً قاضياً وعجل. قال: ليس عندي رجل أوليه بالمعجل. قال المعتصم: فما فعل الأعراي العنبري الذي كان على مظالم فارس؟ قال: هو عليها، قال: قد وليته. قال: خار الله لأمر المؤمنين^(٣٠).

وذكر الحشني أن السبب الذي قدم سليمان بن أسود الشافقي عند الأمير محمد بن عبدالرحمن وأحله بقلبه محل الجلالة، حتى ولاه قضاء الجماعة بقرطبة أمران: أحدهما أن الأمير محمداً إذ كان بهاردة من مدن الأندلس، في حياة أبيه، تناول بعض أهوانه فانتزع من رجل ابته. فلجأ الرجل المظلوم إلى سليمان — وكان قاضياً بهاردة — فاستغاث به. فكتب إلى الأمير محمد يعلمه بالخبر فأبطل عليه الجواب بما أحب منه من

الإنصاف . فركب دابته ووقف بباب القصر وكتب إلى الأمير : هذه طريقي إلى أبيك إن لم تغير على أعوانك ما صنعوا . قبله الأمير محمد ما أحب من الإنصاف . فلما ولي محمد الخلافة قبل لسلطان : أخرج الأرض وادخل فيها ، فقد علمت ما قدمت إلى الأمير محمد إذ كان يهارة . فلم ير منه مكروهاً . بل كان حظياً عنده مقدماً لديه ، وكان أحد الأربعة الداخلين عليه فيما يحتاج من شهادة واستفتاء .

والثاني أنه لما عزل سليمان عن قضاء ماردة وافى باب القصر بقرطبة ، وكتب إلى الأمير محمد أن يبدي مالا يجمع من أرواقي ووجب علي صرفه إلى بيت المال وهو مما حاسبت فيه نفسي من أيام الجمع وأوقات الأشغال والأحيان التي وجب علي فيها النظر فلم أنظر. فخرج إليه الجواب من عند الأمير : هو لك صلة من عندنا. فأبى أن يقبله حتى يقبض منه (٣١)

يتضح من الأحبار السابقة أن عفة النفس والتزهد عن المال الحرام أو ما يراه الإنسان حراماً كانا سبباً في اختيار القضاة أيضاً.

وكان إعجاب الحاكم بورع شخص ما سيئاً في اختياره قاضياً. روى عبدالله بن المسيب العدوي : وَقَدْ وَفَدَ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ عَلَى سَلْيَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، وَفِيهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ خُزَّامِ الصَّنَعَاتِيِّ . فَسَأَلَهُمْ سَلْيَانُ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَهْلِ الْغَرْبِ . فَأَخْبَرُوهُ بِمَا يُحِبُّ ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَبْدُ اللَّهِ بِشَيْءٍ . فَلَمَّا خَرَجُوا قَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ : مَا مَنَعَكَ مِنَ الْكَلَامِ يَا أَبَا مَسْعُودٍ ؟ قَالَ : خَفْتُ اللَّهَ أَنْ أَكْذِبَ . فَحَفِظْتُهَا لَهُ عَمْرٍ . فَلَمَّا وَلِيَ الْخِلَافَةَ كَتَبَ إِلَى وَائِلِ بْنِ مِصْرَ بِوَلَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُضَاءِ . فَوَلِيَهُ مِنْ سِتَّةِ مِائَةٍ إِلَى خَمْسٍ وَمِائَةٍ (٣٢) .

وكانت فصاحة الرجل وقدرته الخطابية مما يؤدي به إلى القضاء. روي أن أبا جعفر المنصور هم أن يسكر شهر ابن عمر، فوفد إليه وفد من أهل البصرة، فيهم سوار بن عبدالله. فكلّموه فقال سوار: يا أمير المؤمنين: إن أردت أن تقتل مئة ألف من الناس عطشاً فأسكره، ويا أمير المؤمنين: إني أحذرك أهل البصرة. فقال: يا سوار: أخوفني بأهل البصرة. لممت أن أوجه إليهم بقائد يحثهم على أكبادهم حتى يأتي على آخرهم. قال: يا أمير المؤمنين: لم أذهب حيث ذهبت، ولكن خوفك دعوة اليثيم والأرملة ومن لا حيلة له. فأضرب عما كان قد عزم عليه، وقال: اكتبوا عهد الأحرار على القضاء^(٣٣).

ورويوا أن السبب في تولية صالح بن عمر الكنتاني قضاء الشافعية بمصر أن السلطان أمر

أخاه جلال الدين أن يخطب بالناس في العيد، وإلا فليعين من يصلح للخطبة. فعرض ذلك على كل من ولديه وابن أخيه تقي الدين، فما جسر أحد منهم على ذلك. فعين حيثئذ أخاه، وكان درياً بها. فخطب بالسلطان والعسكر فأعجبتهم جمهورية صوته، واستقر في أنفسهم أنه عالم. ولما مات أخوه أقروه عوضه في تدريس الفقه في المدرسة الحشائية والنظر عليها بجامع عمرو. ولما صرف الولي العراقي عن قضاء الشافعية بمصر في سادس ذي الحجة سنة ست وعشرين وثمان مئة عين في مكانه (٣٤١).

وقال الخثني: كان عمرو بن عبدالله صنيعة للأمير محمد — رحمه الله — من قبل أن يلي الخلافة، وكان عارفاً بفضلته وعقله وأدبه، فقدمه على تجربة، وولاه عن خبرة، وقلده قضاء الجماعة سنة خمسين ومئتين (٣٤٩).

وكان الوفاء والأمانة سبباً في تعيين بعض القضاة. روى أصبغ بن خليل: كنت جالساً عند يحيى بن يحيى حتى أتاه سعيد بن محمد بن بشير فجلس. فرأه يحيى مغموماً فقال له: ما دهالك؟ فقال له: هم طراً علي. فقال: وما هو، فما عليك أذن ولا عين. فقال: إن ربيعا القومس أودعني مالا عظيماً، وهذا الهاتف يبتف: «من كان عنده لربيع مال أو وديعة فلم يظهره بعد ثلاث سفكنا دمه وأنهبنا ماله». فاستهول يحيى الخبر واستعظمه وأكب ينكر طويلاً ثم قال له: وما تريد أن تصنع، أرى — والله — ألا تخفر أمانتك للحديث الذي أتى: (إن الأمانة تؤدي إلى البر والفاجر، والرحم توصل: برة كانت أو فاجرة، والعهد يوفى به للبر والفاجر). فتمنى الحديث وفشا حتى انتهى إلى الأمير. فاستدعاه وخرج إليه الأذن من عند الأمير فقال له: ما دعاك إلى ستر ما أودعك ربيع وقد سمعت ما هتف عنا الهاتف، وما أظهرنا من العزيمة في ذلك؟ فطلب من الأذن أن يعلم الأمير أنه إنما فعل ذلك للحديث الذي أتى، ورواه له. فأبى الأذن ذلك إلى الأمير، فأوصى الوزراء قاتلاً: هذا رجل صالح فلولوه القضاء. فكان ذلك سبباً لولايته القضاء (٣٤٦).

وكانت الرئاسة والشهامة سبباً في تولية بعض القضاة. ذكر السخاوي أنه لما مات القاضي ولي الدين السنباطي في ليلة الجمعة تاسع شهر رجب سنة إحدى وستين وثمان مئة للهجرة، التمسوا من يصلح للاستقرار بعده في قضاء المالكية بمصر، وتطاول لذلك غير واحد. فافتضى رأي الجليلي ناظر الخاص استقرار حسام الدين محمد بن أبي بكر المعروف

附錄一

باب التنسي فيه لما علمه من رئاسته وشهامته . فتم له ذلك (٣٧) .
وكان الإخلاص للدولة وصاحبها الحق واحداً من الأسباب إلى القضاء . روى النباهي
أن قضاء مدينة وادي آمش عرض على محمد بن محمد بن هشام أيام خلاف بني أشقولة
بها ، على السلطان أبي عبدالله المدعو بالفيقي ، فامتنع لمكان الفتنة إلا أن يأتي التعيين من
قبل أمير المسلمين المحق . فأعرضوا عنه وقدموا غيره . فلم يرض الناس به ودعت الضرورة
الرؤساء إلى طلب التعيين من السلطان ، فأنفذ لهم المطلوب . ولما ذهبت الفتنة وتغلب
السلطان المدينة ، نقله إلى مدينة الرية . وعند وفاة قاضي العاصمة استقدمه وقلده
قضاءها (٣٨) .

كذلك عندما رشع مجد الدين إسماعيل بن إبراهيم البليسي للقضاء أيام الملك الظاهر، استدعاه ثم سأله عن اسمه ونسبه، فذكره له. فأمر الظاهر بعض خدومه فأحضر كيساً من الحرير الأسود. فأخرج منه ورقاً وأمر بعض مائليكه أن يتصفح الأسماء، هل فيها اسمه؟ فلم يجده. فسأله: هلا كتبت في الفتاوى التي كتبت ضدي أيام المحنة؟ فذكر له أنه امتنع واستتر بموتله. فولاه وصار عنده من المكرمين (٣٩).

وكان من الأسباب في تولي القضاء توصية القاضي الموجود بأحد الرجال ، فيتم تعيينه إذا ما كان ذلك القاضي مريضاً . قال يزيد بن أبي مالك : كان أبو الدرداء يلي القضاء بدمشق ، وكان مريضاً أهل دمشق وعالمهم ، يباهه معاوية بن أبي سفيان ويتأدب معه . فلما حضرته الوفاة ، قال معاوية : من ترى لهذا الأمر ؟ قال : فضالة بن عبيد . فلما مات أرسل إلى فضالة فولاه (١٠) .

وذكر ابن حجر أن خير بن نعيم الحزمي قرر في قضاء مصر في سنة ١٢٠ هـ بإشارة من سلفه ثوبة ابن نمر^(٤١). وذكر وكيع أن أبا الطاهر عبد الملك بن محمد الحزمي قاضي مصر استعفى سنة ١٧٤ هـ، فقالوا له : أشر علينا برجل . فأشار عليهم بالمفضل بن فضالة، نعيه^(٤٢).

وقال ابن كثير في تاريخه : لما حضرت الوفاة القاضي كمال الدين الشهرزوري ، الذي ولي القضاء لنور الدين زنكي ، فكان من خيار القضاة — أوصى لابن أخيه ضياء الدين بن تاج الدين ، فأمضى ذلك السلطان الملك الناصر صلاح الدين رعاية حق الكمال الشهرزوري ،

مع أنه كان يجد عليه بسبب ما كان بينه وبينه حين كان صلاح الدين شحنة بدمشق (٤٣).
وعين كثير من القضاة بتزكية العلماء أو أحدهم له. روى ابن حجر أن رجلاً مكفوفاً من
أهل العلم بالنحو واللغة يقال له أبو الفضل جعفر قدم على الحاكم في مصر. فأعجب به
وخلع عليه ولقبه عالم العلماء. وخلا به الحاكم فجعل يسأله عن يصلح من الناس
للقضاء. فلم يزل يذكر حتى وقع الاختيار على أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي العوام
السعدي. فقبل للحاكم: ليس هو على مذهبك ولا على مذهب من سلف من آبائك.
فقال: هو ثقة مأمون مصري، عارف بالقضاء وبأهل البلد، وما في المصريين من يصلح
لهذا الأمر غيره (٤٤).

وعين كثيرون بتزكية بعض الكبراء لهم. فقد عين خالد بن عبدالله القسري عيسى بن
المسيب البجلي قضاء الكوفة بإشارة من أبيان بن الوليد (٤٥). وعين جمال الدين عبدالله بن
أحمد التنسي القضاء بالقاهرة بعد صرف ابن خلدون بعناية قطلوغا الكركي (٤٦).



الهوامش

١ - النوردي: أدب القاضي ١/ ١٣٧.

٢ - ٣٠١.

٣ - ٤٩٥.

٤ - أخبار القضاة ١/ ١٤١.

٥ - الكتبي ٣١١، ٤٩٣.

٦ - ابن حجر: رفع الأصر ١٣٢.

٧ - وكيع: أخبار القضاة ٣/ ٣٧، ٨١، ٨٤.

٨ - وكيع ٢٥٦١ - ٢٥٧.

٩ - النباهي: تاريخ قضاة الأندلس ٩٤.

١٠ - ابن طولون: قضاة دمشق ٢٣١.

١١ - رفع الأصر ٢٨٢.

١٢ - الكتبي ٣٠٢، ٤٤١، ٤٧٩، ٤٩٦.

١٣ - وكيع ١/ ٢٢٢.

